

البنك المركزي و سياسات استقرار الاقتصاد الكلي - التنبؤ بالمواءمة بين التضخم و القدرة الشرائية - دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا

Central Bank and Macro-economic Stability Policies: Forecasting Inflation and Purchasing Ability Harmonization (A Comparative Study between Algeria and France)

د. مسعودي مليكة

أستاذة محاضرة - ب- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-جامعة الشلف-
mess_Malika83@yahoo.fr

ملخص

في هذه الورقة قمنا بعرض سياسات البنك المركزي و سياسات استقرار الإقتصاد الكلي في شكل دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا.

يتميز دور البنوك المركزية بالديناميكية، من خلال تطبيق السياسة النقدية التوسعية أو السياسة النقدية الإنكماشية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي و النمو الاقتصادي، و يتحقق هذا من خلال ما يعرف باستقلالية البنك المركزي التي تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن سياسة نقدية فعالة و ذلك للحفاظ على معدلات تضخم عند مستويات متدنية، و كذا المحافظة على القدرة الشرائية.

الكلمات الدالة: استقلالية البنك المركزي، معدلات التضخم، القدرة الشرائية، السياسة النقدية.

Abstract

In this paper the central bank policies and macro-economic stability policies are presented in the form of a comparative study between Algeria and France. The central bank role is characterized by the dynamics, through the application of expansionary monetary policy or deflationary monetary policy, in order to achieve the monetary stability and economic growth, and this is achieved through the independence of the central bank by searching for an effective monetary policy to keep inflation at low levels, and as well as to maintain purchasing ability.

Keywords: Central Bank Independence, Inflation, Purchasing Ability, Monetary Policy.

على كافة الأصعدة، فالاقتصاديات الحديثة هي اقتصاديات نقدية، بمعنى أن النقد يؤدي دورا بارزا في النشاط الاقتصادي، و بالتالي لا بد - لفهم صيرورة هذه الاقتصاديات - من فهم معمق للظواهر النقدية فيها.

و لذلك كان من الطبيعي أن يشهد الميدان النقدي ثورة فكرية، و أن تستقطب المشكلات النقدية و آثارها على المستوى الكلي،

مقدمة

تكتسب الظواهر النقدية و متغيراتها، في الحياة المعاصرة أهمية بارزة و مكانة عالية اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا، حيث أن تغير سلوكيات الإنسان يحكمها النقد، و بقراءة الماضي و الحاضر، ما تزال الأحداث متواترة تؤكد الأهمية المتعاظمة للدور الذي يؤديه النقد في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية

بشكل جيد دون أي تحديد آخر، وعلى النقيض لا يتمتع البنك المركزي بأية استقلالية إذا ما كانت أهدافه محددة بشكل دقيق وقاطع من قبل السلطة التنفيذية، كذلك إذا ما كانت مهمته في تحقيق استقرار أسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية فإنه يتمتع بحرية أكبر في تحديد أهدافه.

أما من ناحية الأدوات فهو يعتبر مستقلا إذا كانت له حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة ولازمة لتحقيق أهدافه وغير مستقلة إذا كان ملتزما بقاعدة محددة .

ان التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للسلطة النقدية وأسلوب ممارستها لمهامها جاء مع اتفاقية 'ماستريخت' التي أعطت البنك المركزي الأوروبي عند انشائه الاستقلالية التامة في صياغة السياسة النقدية والتي يجب أن تتمتع بدرجة شفافية عالية.

ويرى أنصار هذا الاتجاه⁽²⁾ أنه في ظل الديمقراطيات الغربية مع ما تفرضه الانتخابات من متطلبات يصعب على السلطة النقدية غير المستقلة الحفاظ على مستويات معقولة للتضخم، وبالتالي فإن الاستقلالية القانونية للبنك المركزي شرط لنجاح أية سياسة.

لقد أخذ موضوع الاستقلالية حيزا كبيرا من المناقشة، ويمكننا تبرير هذه الاستقلالية بفكرتين رئيسيتين⁽³⁾:

- إن استقلالية السلطة النقدية تقف حائلا دون بروز ظاهرة تباهي الحكومات بقدرتهم على تحقيق معدلات طموحة و سريعة للنمو الاقتصادي.

- إن الاستقلالية تحول دون الإغراء الذي تشعر به الحكومات من أجل الاقتراض المباشر من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة و الذي يعتبر المصدر الرئيسي للضغوط التضخمية و في الواقع يوجد تعارض أساسي بين هذه الاستقلالية و هذا الإلزام، إذ أنه عادة ما يتم كل هذا التعارض على حساب ارتفاع الأسعار⁽⁴⁾.

إن ضعف استقلالية البنك المركزي سيفرض سياسة نقدية مضطربة تتجاذبها الأطراف السياسية و التي ستؤثر بدورها على المتغيرات الحقيقية داخل الاقتصاد و بالتالي فإن ضعف الاستقلالية و المصادقية يمكن قراءة نتائجه في طيات ما يسمى بتراخي أثر السياسة النقدية.

2- المصادقية والركائز الاسمية و استقلالية البنك المركزي

إن المحافظة على استقرار الأسعار أصبح الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي و هذا في إطار توفير المناخ المناسب لقيامه بدوره لتحقيق هذا الهدف بعيدا عن تحكم السلطة التنفيذية حيث أن هذه الأخيرة غالبا ما تتعارض مع هدف الحفاظ على استقرار الأسعار و من ثم فرضت قضية استقلالية البنك المركزي باعتبارها شرطا أساسيا في قيام البنك المركزي بسياسة نقدية

اهتمام مختلف التيارات الاقتصادية الفكرية، و ما رأيناه في الآونة الأخيرة، من دور فاعل للسياسة النقدية في مواجهة الكثير من المشاكل الاقتصادية على المستوى الكلي بصفتها من أهم مجالات السياسة الاقتصادية و التي جعلت من متغيراتها، أدوات فاعلة لتصحيح الكثير من الاختلالات، و التي مبناهها تلك العلاقة الوطيدة التي تربط النقد بكافة أشكال أنشطة الاقتصاد الوطني.

و من الناحية العملية، فإن التنبؤ بالمتغيرات النقدية إلى جانب المتغيرات الحقيقية له مكانة رفيعة على الصعيد الاقتصادي كونها تعنى بتكميم جزء مهم من الظواهر الاقتصادية و تحكم آلية انتقال آثارها باتجاه كل من المخرجات و الأسعار، إلا أنها تحظى - أي الدراسة التنبؤية - باهتمام واضعي السياسة و خاصة صانعي السياسة النقدية بوصفها تضع الإطار الصحيح و المحكم لنمو القاعدة النقدية و هيكل الأسعار و أثرها على بقية متغيرات السياسة النقدية و السياسات الاقتصادية و خاصة التضخم الذي يمثل أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية على مستوى استقرار الأسعار. و بالتالي كان من الطبيعي أن نحاول إسقاط هذا النمط من التحليل على الاقتصاد الجزائري و كذلك الاقتصاد الفرنسي الذي بدأ يتيه بصانعي سياسته النقدية نحو أسئلة جوهرية تتعلق بمجمل القضايا المتصلة بالاستقرار النقدي و الاستراتيجيات المثلى و كيفية حماية القدرة الشرائية و ذلك في خضم مخلفات الأزمة المالية العالمية و انخفاض أسعار النفط.

إشكال البحث : كيفية ترتيب البنك المركزي لأولويات السياسة النقدية لمحاربة التضخم و حماية القدرة الشرائية؟
للاجابة على هذا الاشكال تناولنا ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الطبيعة القانونية للسلطة النقدية (البنك المركزي).

المحور الثاني: المصادقية و الركائز الاسمية و استقلالية البنك المركزي.

المحور الثالث: ترتيب أولويات السياسة النقدية في كل من الجزائر و فرنسا و التنبؤ بالحلقة (تضخم- قدرة شرائية).

1- الطبيعة القانونية للسلطة النقدية(البنك المركزي)

ان الجدول القائم حول الطبيعة القانونية للسلطة النقدية اذا ما كانت منبثقة عن السلطة السياسية التنفيذية بمعنى أن تكون غير مستقلة و هذا يتفق مع المفهوم⁽¹⁾ «الكينزي» أم أنها سلطة نقدية ذات استقلال تام عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوطات سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية ومنحه حرية التصرف في السياسة النقدية وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بعمل البنك المركزي وهو يمثل محور الاستقلالية و من ناحية أخرى الاستقلالية من جانب الأهداف والأدوات إذ يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد اهداف السياسة النقدية

جانبي العرض الكلي و الطلب الكلي، مما أحدث آثار بالغة في ديناميكية الأسعار و الأجور و أصبح العمال بذلك يأخذون بعين الاعتبار في قراراتهم الانتاجية عامل التضخم المتوقع، و أدى ذلك بدوره الى انهيار العلاقة الثابتة (المستقرة) القائمة بين البطالة و التضخم⁽¹¹⁾.

وقد أوضح «Lucas» من خلال منحى فيليبس الموسع (Augmented Phillips Curve)، أن العرض الكلي يرتبط ايجابيا بمعدل التضخم الفعلي و سلبا بمعدله المتوقع، و هذا وفق المعادلة التالية:

$$Y_t = \bar{Y} + \beta(P_t - P_t^e) \dots \dots \dots (2)$$

نستنتج من هذه المعادلة أنه اذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص و كان معدل التضخم المتوقع أكبر من التضخم الفعلي $P_t < P_t^e$ فان تبني سياسة تخفيض التضخم تؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي.

ان قرارات البنك المركزي الهادفة لتخفيض معدل التضخم من خلال تخفيض العرض النقدي مثلا، تكون لها عدة انعكاسات، و هذا يتوقف على مصداقية السياسة النقدية. و بالتالي يمكن تصور الاختيارين التاليين:

الاختيار الأفضل: التصديق المطلق للبنك المركزي و الاستجابة لقراراته، و بالتالي انخفاض معدلات التضخم المتوقعة.

الاختيار البديل: اعتماد البنك المركزي نفس السياسة النقدية، و بالتالي عدم استجابة الأعوان الاقتصاديين لتخفيض معدل التضخم المتوقع.

ان غياب مصداقية البنك المركزي تؤثر بشكل كبير على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد و تفرض عليه تبني سياسات تقييدية متشددة، تؤثر بدورها على الاقتصاد و بالتالي فان عدم المصداقية يمكن أن يستدل عليها من تراخي أثر السياسة النقدية و عدم قوة تأثيره على المتغيرات الحقيقية داخل الاقتصاد.

2-2 مصداقية البنك المركزي و تقليص الفارق الزمني لأثر السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية أداة هامة. يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تمت إدارتها بنجاح. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية و تقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية.

ان انتقال أثر تطبيق أحد أدوات السياسة النقدية يحتاج لمدة زمنية، قد تتجاوز توقعات البنك المركزي، و بالتالي على البنك المركزي أن يكون قادرا على التنبؤ بزمن انتقال أثر السياسة التي قام بتطبيقها.

و من هنا تتضح أهمية الفهم الكامل للقنوات التي ينتقل من

تحقق له هدف استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة. إن الدعوى لاستقلالية البنك المركزي⁽⁵⁾ تلعب دورا هاما ليس فقط للحفاظ على استقرار الأسعار و قيمة العملة و قوتها الشرائية بل تتعدى ذلك، من خلال العمل على تحفيز ورفع معدلات الادخار و الاستثمار و الإنتاج و وبالتالي رفع معدلات النمو و العمالة و مستوى المعيشة على المدى البعيد.

من المعروف أن التحيز للتضخم (Inflation Bias) يعتبر من أهم الوسائل التي تعترض رسم السياسة النقدية و التي تهدد من سمعة (Reputation) البنوك المركزية، و في هذا المضمار تظهر مجموعة من الأفكار على مستوى تنفيذ السياسات تعتبر من أكثر الحلول شيوعا.

في الحقيقة إن تلك الأفكار وثيقة الصلة بمفاهيم استقلالية البنك المركزي (CBI) و شفافية سياسته النقدية (MPT)، حيث لهذه الممارسات نتائج ايجابية للغاية تتمثل على الصعيد العملي بمزيد من كفاءة و مصداقية السياسة النقدية. فعندما يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية يكون بمنأى عن تدخل السلطات التنفيذية و لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة⁽⁶⁾، الأمر الذي يدعم مصداقية سياسته و يعمل على استقرار المستوى العام للأسعار.

لقد أكدت الدراسات التجريبية على وجود علاقة ارتباط عكسية بين استقلالية البنك المركزي (CBI) و التضخم⁽⁷⁾، حيث كلما ارتفعت درجة الاستقلالية كلما كان التضخم منخفضا. كما أكدت العديد من الدراسات التجريبية على انفصال العلاقة بين الاستقلالية و درجة تذبذب الناتج الإجمالي⁽⁸⁾ (Output Volatility)، و بالتالي فان استقلالية البنك المركزي تعمل على ضمان مصداقية سياسته النقدية بالدرجة الأولى و ترسخ لدى العاملين الاقتصاديين الثقة بالبنك المركزي و تدعيما لسياساته و أهدافه.

في هذا السياق تلعب المصداقية على مستوى تنفيذ السياسات و خاصة السياسة النقدية دورا هاما و مميذا في مسألة استقرار الأسعار و خاصة مسألة تجنب التضخم المرتفع⁽⁹⁾.

1.2 مصداقية البنك المركزي و تكاليف تخفيض التضخم يعرف التضخم على أنه زيادة في الأسعار مقارنة بمرحلة ماضية، و في المقابل يتحدد التضخم المتوقع على أساس التضخم الفعلي المشاهد في المرحلة السابقة، أي أن⁽¹⁰⁾:

$$P_t - P_{t-1} = P_t^e - P_{t-1} + \alpha (Y_t - \bar{Y}) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن: $\alpha > 0$

Y_t : المستوى الحقيقي للناتج \bar{Y} : المستوى الممكن للناتج.

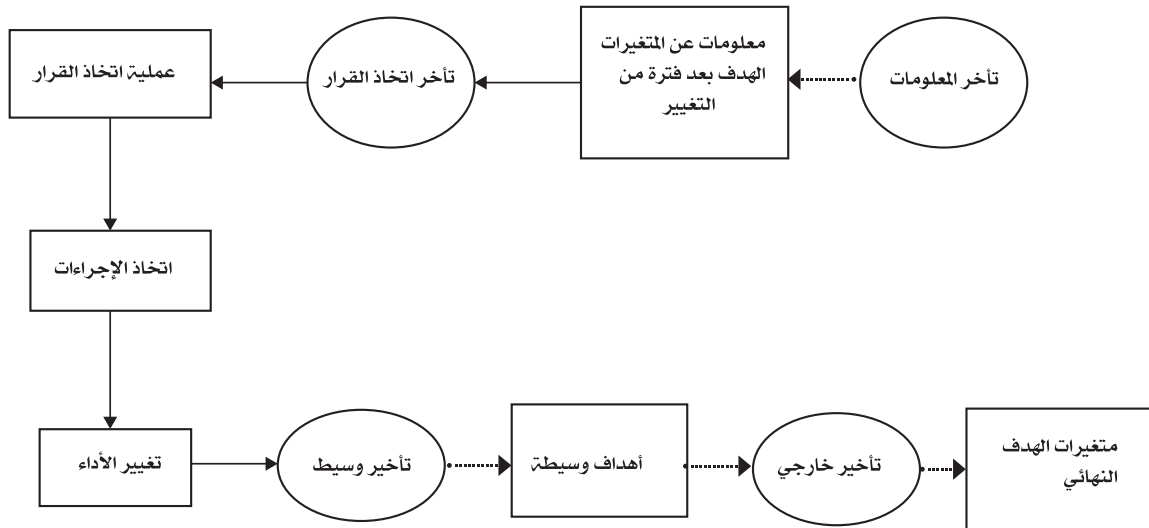
P : المعدل الفعلي للتضخم P^e : المعدل المتوقع للتضخم

ان ادخال التوقعات التضخمية في التحليل، تجعلنا نتصور عدة منحنيات لمنحنى «فيلبس» حيث كل منحى منها يعبر عن أجل قصير معين، و نتيجة حدوث صدمات قوية أثرت على

الوسيط على الأهداف النهائية يعرف بالتأخر الخارجي (outsider lag). هذا الاتجاه يؤكد زعيم التيار النقدي ملتون فريدمان (Milton Friedman) حيث قال: «هناك أكثر من دليل يؤكد أن أثر التغييرات النقدية تؤثر بعد إبطاء زمني معين و على المدى الطويل يكون هذا الإبطاء الزمني إلى حد ما متغير»⁽¹²⁾. و بالتالي يجب الإشارة إلى أن التأخر الداخلي (عامل التراخي) يقصر كلما تمتع البنك المركزي باستقلالية مرتفعة على صعيد سياسته النقدية، حيث أن مجموع هذه التأخيرات قد يبلغ سنة و نصف أو سنتين فان السياسة النقدية قد تصبح عديمة النفع أو ذات مفعول عكسي إذا تغيرت المعطيات الاقتصادية خلال فترة الإبطاء اللازمة لانتقال الأثر النقدي المرغوب.

أي أن مسألة الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي لا تعني فقط بأن تعمل السياسات المرسومة بأقوى أثر لها و حسب وإنما من الضروري أن يحدث ذلك الأثر في المكان و الزمان المناسبين، فلا معنى من حدوث الآثار خارج الاستهداف الزمني المطلوب ليس هذا فحسب وإنما قد يكون له بالغ الأثر السلبي الذي لا يريده صانعو السياسة على المستوى الكلي. ناهيك عن مسألة ضرورة التكامل مع الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية الكلية و فيما إذا كانت قضية استقرار الأسعار من الأولويات المرسومة في البرامج الاقتصادية للبلد المعني.

الشكل رقم(1): يوضح شرح هذه التأخيرات (تراخي أثر السياسة)



المصدر: مؤيد قاسم السمارة، متغيرات السياسة النقدية و أثرها في استقرار دالة الطلب على

النقد - بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، سنة 2008، ص 85

ضبط الإيرادات، مما ساهم في تقليص فائض السيولة الذي قدره الخبراء بـ (2000 مليار دج)، و من بين إجمالي السيولة المقدرة بـ (5000 مليار دج)، منها (3000 مليار دج) تقريبا تمثل قروضا موجهة للاقتصاد، في حين أن بنك الجزائر في أحد التقارير الاحصائية قدرها بـ (2549.7 مليار دج) في نهاية 2013 مقابل (2447.4 مليار دج) في سنة 2009 حجم السيولة الموجودة على مستوى البنوك⁽¹⁶⁾.

إلا أن المختصين في المالية اختلفوا حول حجم الفائض في السيولة، لكنهم اتفقوا على وجود سيولة كبيرة خارج النظام المصرفي عموما، وعلى ضعف القروض الموجهة للاقتصاد وغياب المنافسة بين البنوك ومحدودية التسهيلات الممنوحة في إطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف استعمال الصكوك البنكية وغيرها من النقايس التي لا تزال تميز النظام المصرفي، خاصة و أن البنك المركزي تركز دوره بالأساس على تقليص التضخم «لعب دور المطافئ»، لكنه تجاهل في نفس الوقت التنسيق بين المؤسسة المالية التي يرأسها والمؤسسات أو الهيئات العمومية الأخرى بما فيها وزارة المالية أو الديوان الوطني للإحصائيات الذي يعتمد على الأرقام التي يوفرها في السياسة المنتهجة من طرف البنك.

ومن جهة أخرى أكد المختصون أن مهمة محاربة التضخم تقع على عاتق بنك الجزائر من اجل المحافظة على القدرة الشرائية، مع النفي أن يكون السبب الأساسي في زيادة التضخم ارتفاع كتلة الأجور التي ستؤثر على الظاهرة إذا لم يقابلها تشجيع الإنتاج الوطني، من اجل تقليص الاعتماد على السلع والبضائع المستوردة وبأسعار تضحيمية.

و في ظل استمرار الاقتصاد الجزائري اعتماده على المنتجات المستوردة و المولدة من العائدات البترولية، شهد سعر برميل النفط انخفاضا كبيرا في سابقة لم تشهدها الجزائر خلال هذا العقد حيث بلغ في ديسمبر 2014 إلى ما دون (60 دولارا للبرميل) ليصل إلى مستويات غير مسبوقه وهو ما يطرح عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على نسبة (97%) من تصدير المحروقات⁽¹⁷⁾.

و في ظل مخاوف استمرار تراجع المداخيل بالعملية الصعبة، نتيجة عدم تجاوز متوسط سعر برميل النفط (50 دولارا) في بداية سنة 2015، فإن البنك المركزي الجزائري انتهج سياسة تخفيض قيمة الدينار، بهدف تقليص عمليات الاستيراد من حيث الحجم والقيمة⁽¹⁸⁾.

حيث أنه من الوسائل المستخدمة لتخفيض الواردات هي تخفيض قيمة العملة المحلية أي رفع سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية. و هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة والذي ينتظر أن يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على هذه السلع والخدمات، أي إلى انخفاض الواردات. ولكن هذا التجاوب يتوقف على مدى حساسية الطلب على هذه السلع والخدمات لتغير في أسعارها، أو ما يسميه الاقتصاديون

3- ترتيب أولويات السياسة النقدية في كل من الجزائر و فرنسا و التنبؤ بالحلقة (تضخم - قدرة شرائية)

إن استقلالية البنك المركزي تدعم مصداقية سياسته النقدية المتبعة لاستهداف المتغيرات النقدية الكلية والعمل على تحقيق الاستقرار العام، في إطار ترتيب أولوياته على مستوى تنفيذ السياسات و المفاضلة بين مسألة استقرار الأسعار و المحافظة على القدرة الشرائية.

1.3 توجيه أولويات السياسة النقدية نحو محاربة التضخم في الجزائر: أكد محافظ بنك الجزائر أن السياسة النقدية للبنك تركز بالدرجة الأولى على محاربة التضخم من خلال امتصاص الفائض في السيولة النقدية، الذي انعكس ايجابيا على مستوى التضخم وتراجعته إلى معدلات مقبولة و اقل من التوقعات المقدرة لسنة 2011 بـ (4%)، حيث أن الأرقام التفصيلية عن تطور ظاهرة التضخم خلال السنوات القليلة الماضية، بلغت مستويات قياسية في سنة 2009 بنسبة (5.7%) مقابل (84%) في سنة 2008، لتتراجع بصفة تدريجية من (5.41%) خلال السداسي الأول من العام 2010 إلى (3.91%) في السداسي الثاني من نفس السنة، وهو نفس المعدل المسجل في المتوسط خلال الثلاثي الأول من سنة 2011، رغم التباينات الشهرية حيث تراجع في شهر مارس، على سبيل المثال إلى (3.7%) فقط خلال سنة 2012. كما شهدت الكتلة النقدية تطورا في سنة 2011 بنسب تراوحت ما بين (13%) إلى (14%) وزيادة في منح القروض الموجهة للاقتصاد بما يتراوح (16.5%) إلى (17.5%)⁽¹³⁾.

حيث أن السياسة التي اعتمدها البنك منذ سبتمبر 2009، أفرزت نتائج تشير إلى أسباب التضخم التي تعود بالدرجة الأولى إلى الكتلة النقدية (M2) خارج ودائع سوناطراك وخارج الودائع بالعملية الصعبة وذلك بنسبة (62%)، و يأتي في المرتبة الثانية التضخم المستورد بنسبة (22%)، ثم معدل صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية بـ (9%) وأخيرا مؤشر أسعار الخضير والفواكه في أسواق الجملة بـ (7%)⁽¹⁴⁾.

ونظرا للارتباط الوثيق بين مستوى التضخم الذي يترجم بارتفاع الأسعار والقدرة الشرائية، فإن بنك الجزائر وضع من بين احد أهم أولوياته العمل على تفاذي أية انزلاقات بين الظاهرتين من خلال الانتقال من الدور الكلاسيكي المتمثل في منح القروض فقط إلى وضع ميكانيزمات للتحكم في فائض السيولة، وبالتالي خفض التضخم إلى المستويات الحالية التي لا تبتعد كثيرا عن تلك المسجلة في بعض الدول الناشئة، مثلما يؤكد على ذلك محافظ البنك⁽¹⁵⁾.

و أمام الانتقادات الموجهة لهذه السياسة، إلا أنها برهنت صلابتها وان التضخم في الجزائر تراجع بفضل امتصاص الفائض الموجود في السوق النقدية ما بين البنوك، بالإضافة إلى لجوء السلطات العمومية، لوضع جزء من الادخار الوطني في صندوق

إلا أن السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي كانت سياسة نقدية توسعية للغاية، حيث أن سعر الفائدة كان منخفضاً وهذا ما جعل أوروبا غارقة من السيولة النقدية. و المشكلّة الحقيقية، هي أن البنك المركزي الأوروبي، يعاني من مشاكل لا يمكنه من تكييف سياسته وفقاً لكل حالة وطنية، إذ أنه لا يمكن إتباع سياسة نقدية موحدة دون دمج أفضل للأسواق، فالواقع بحاجة إلى قواعد مالية موحدة، إضافة إلى توحيد الأسواق المالية والنقدية ونظام الدفع⁽²¹⁾.

إن تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول الأوروبية، و من بينها فرنسا جعلها تطالب البنك المركزي الأوروبي للقيام بدور المقرض للدول الأعضاء من خلال شراء ديونها لدى إصدار سندات بشأنها. إلا أن هذا الخيار يشجع دول المنطقة على التضخم والتراخي في الميزانيات العمومية، أي أن البنك المركزي يحيد عن مسؤوليته في محاربة التضخم. حيث أظهرت إحصائيات أوروبية ارتفاع معدلات التضخم بمنطقة اليورو وهذا أثر بالسلب على عملة اليورو بسبب ارتفاع قيمة التضخم من (1.1%) إلى (1.2%)⁽²²⁾ خلال السداسي الأول من سنة 2012، هذا التأثير كان له توقعات الركود الاقتصادي، حيث أكدت وزيرة المالية الفرنسية أن بلادها تمر بأسوأ موجة ركود تشهدها منذ فترة طويلة نتيجة تبعات الأزمة، حيث أن ارتفاع التضخم المتواصل - ارتفاع الأسعار - أدى إلى انخفاض الطلب بسبب الانخفاض المستمر للقدرة الشرائية للمواطنين. و ترجع أسباب الارتفاع المتسارع للتضخم لجملة من العوامل؛ أبرزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي بلغت ضعف ما يسمح به البنك المركزي الأوروبي، أي اقل بقليل من (2%)، غير أن هذا التوجه باتجاه التضخم يتزامن مع مخاطر حصول انكماش اقتصادي في كامل دول اليورو.

ويواجه البنك المركزي الأوروبي وضعاً حساساً وإن كان في وسعه زيادة معدلات الفائدة للتصدي للتضخم مثلما سبق أن فعل في مطلع جويلية 2012، فإن هذا قد يشكل مزيداً من الضغط على النمو.

و في ظل انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 فإن منطقة اليورو (فرنسا) استفادت من الأثر الإيجابي لتراجع الأورو على صادراتها. و في نفس الوقت انخفاض فاتورة وارداتها من الطاقة خلال 2015 بسبب تواصل انخفاض أسعار النفط، أي أن الصناعة هي الراجح الرئيسي و التي تعتمد على الحكومة الفرنسية أساساً للإنعاش الاقتصادي.

و بالتالي نجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة، متمثلة بكبرى الاقتصاديات العالمية مثل دول منطقة اليورو. أي أن انخفاض سعر النفط كان له تأثيراً إيجابياً على القدرة الشرائية وعائدات الشركات أكثر منه تأثيراً باتجاه الانكماش.

و يرجع هذا لقرار البنك المركزي الأوروبي بتثبيت أسعار الفائدة عند أدنى مستوياتها (0.05%)، و هذا يشير إلى أن

حيث تندرج هذه العملية، بشكل عام، في إطار سياسة تسيير سعر الصرف وفقاً لما يقتضيه تعديل ميزان المدفوعات الخارجية. و ليست هذه العملية الأولى من نوعها، فلقد تمت عدة عمليات لتعديل سعر صرف الدينار، خلال السنوات العشرة الأخيرة.

و تتم عملية تعديل سعر صرف الدينار بمراعاة ليس فارق التضخم فحسب بل وكذلك وفقاً لتطور سعر صرف الأورو مع الدولار الأمريكي. السبب في ذلك، أن جل صادراتنا إن لم تكن كلها بالدولار (لأن سعر المحروقات محدد بهذه العملة)، بينما حوالي (70%) من وارداتنا يدفع ثمنها بالأورو. وقد ترتب عن هذا الوضع «خسارة صرف» عندما تنخفض قيمة الدولار تجاه الأورو، في هذه الحالة تفقد الجزائر جزءاً من قوتها الشرائية عندما يتم تحويل الدولار إلى الأورو.

في نفس الوقت اتخذ بنك الجزائر كهدف لسياسة سعر الصرف ليس سعر الصرف الاسمي بل ما يسمى بسعر الصرف الحقيقي الفعلي، الذي يأخذ في الحسبان، بالإضافة إلى سعر الصرف الاسمي نسبة المستوى العام للأسعار في الجزائر إلى مستوى الأسعار العام في البلدان التي نتعامل معها. أي عندما تكون نسبة التضخم في الجزائر أكبر من نسبة التضخم في الخارج⁽¹⁹⁾، تنخفض قيمة الدينار و هي الحالة السائدة، خاصة منذ سنة 2012⁽²⁰⁾ و بالتالي إن انخفاض سعر الدينار أثر كثيراً على أسعار العديد من المواد التي تستورد من الخارج ليس لأن أسعارها ارتفعت، وهو ما يجعل المستوردين يدفعون ثمن السلع بأكثر من قيمتها ولذا فهذه المواد المستوردة سترتفع أسعارها، و هكذا فإن الأزمة التي ستشدها الجزائر بسبب انهيار سعر الدينار والنفط وارتفاع الأسعار ستعكس سلبياً على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري الذي سيعاني من الزيادة في أسعار كثير من المواد والسلع وهذا نظراً لكون الاقتصاد الجزائري مبني على الاستيراد مثلما هو مبني على عائدات النفط، أي أن الجزائر مقبلة على مرحلة صعبة بسبب انهيار أسعار النفط والصرف، وكذا ارتفاع الأسعار، حيث أن السيولة التي تضح في الاقتصاد لن تذهب للاستثمار، بل فقط للاستهلاك وهنا تكون الحلقة المفرغة، فكلما زادت الأجور ارتفعت الأسعار، و بالتالي يجب توجيه البنوك لدعم المنتجات المحلية لا المستوردة.

2-3 البنك المركزي الأوروبي و أولويات محاربة التضخم في منطقة اليورو (فرنسا)

تهدف السياسة النقدية لنظام اليورو التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف، وتدعيم السياسة الاقتصادية العامة للاتحاد الأوروبي، وتعطي السياسة النقدية لنظام اليورو الأولوية لاستقرار الأسعار، باعتباره أهم الشروط اللازمة لتعزيز النمو المتواصل للإنتاج، وصنع مزيد من فرص العمل، وتحقيق مستوى معيشي مرتفع في دول الاتحاد الأوروبي.

إن التمثيل المصفوي للمتغيرتين (P) و (PVA) يلخص لنا التطور المتناظر الدال على التأثير البالغ لمعدل التضخم على القدرة الشرائية، و من ثم فإن السعي على استقرار معدل التضخم له تأثير مباشر على القدرة الشرائية، في كل من الجزائر و فرنسا.

الخاتمة

لقد أصبح الاستقرار النقدي يعتلي سلم أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري في المرحلة الحالية، و نقصد بالاستقرار النقدي هنا استقرار المستوى العام للأسعار في المستويات المعقولة لحماية القدرة الشرائية من جهة، و لبناء أركان بيئة استثمارية جذابة سواء محلية أو أجنبية من جهة أخرى.

لقد اتخذ البنك المركزي السياسة النقدية في اتجاهات متباينة بين التشدد و التساهل في ضوء التطورات الاقتصادية المحلية و الخارجية و ذلك بهدف تخفيض معدلات التضخم خاصة خلال سنة 2004 حيث اتجه البنك المركزي لبعض التشدد من خلال رفع أسعار الفائدة و ذلك تجنباً للضغوط التضخمية المحتملة جراء تزايد الطلب المحلي، و هذا ساهم في إحراز معدلات نمو اقتصادي ايجابية و تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات معقولة (3.9%) سنة 2011 ليصل إلى (3.7%) خلال الثلاثي الثاني من سنة 2012 ليصل إلى (3.5%) خلال سنة 2014، و بناء على ما هو سائد في الوقت الراهن فإن الحرص على استقلالية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية يساعد على إبقاء معدلات التضخم عند مستويات متدنية في الأجلين المتوسط و الطويل، للحفاظ على القوة الشرائية عند مستويات معقولة، في ظل انخفاض أسعار النفط.

ويبقى البنك المركزي الأوروبي بلا حراك، ذلك أن السياسات النقدية في منطقة اليورو، تعطي الأولوية لخدمة الأهداف الاقتصادية الكلية، و لا تخص دولة دون الأخرى، حيث يركز البنك المركزي الأوروبي على ركنين أساسيين: زيادة النمو و تحفيز الاستثمار من جهة، و صيانة دخول الأفراد والمدخرات الوطنية بالحفاظ على قوتي النقد الشرائية و التحويلية من جهة ثانية. و أصبحت جميع المتغيرات الكلية تلعب لصالح فرنسا، فمن جهة تراجع الأورو وابتداء من أواخر سنة 2014 أثر ايجابيا على صادراتها و من جهة أخرى تزامن هذا مع انخفاض أسعار النفط، ناهيك عن التراجع الذي تشهده معدلات التضخم، و بالتالي تحسن القدرة الشرائية للمستهلكين.

و بناء على التحليل السابق يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1- إن التزام السلطات النقدية بالمحافظة على معدلات تضخم منخفضة يتوقف على مدى استقلالية قرارات البنك المركزي.

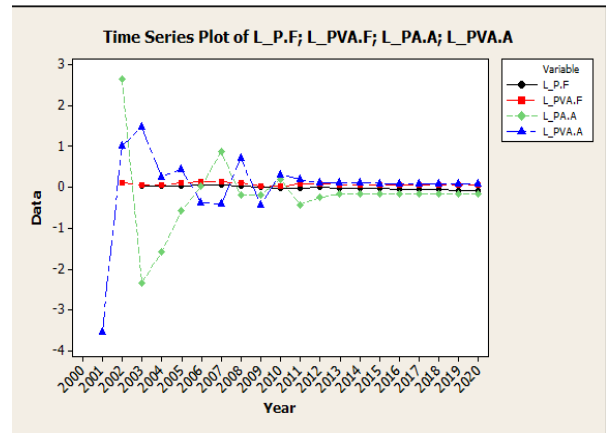
2- تتوقف السياسة الاقتصادية الهادفة إلى المواءمة بين معدلات

السياسة النقدية الحالية للبنك الأوروبي تساعد اقتصاد المنطقة الأوروبية على النمو، و الجدير بالذكر أن معدلات التضخم في منطقة اليورو قد تحسنت خلال شهر مارس 2015 لتظهر انخفاضا الى نسبة (0.2%) في نهاية السنة (23).

3.3 تطور تأثير معدل التضخم على القدرة الشرائية خلال عقدين (2000-2020) (24)

لتوضيح تأثير معدل التضخم على القدرة الشرائية، يجدر بنا إجراء دراسة تنبأ (25) لتطور المتغيرتين خلال الفترة 2012-2020 في كل من الجزائر و فرنسا، و ذلك لتحليل اتجاههما العام على المدى المتوسط و الطويل.

الشكل رقم (2): تمثيل بياني لتطور معدل التضخم (P) و القدرة الشرائية (PVA) (26) خلال الفترة (2000-2020) في كل من الجزائر و فرنسا

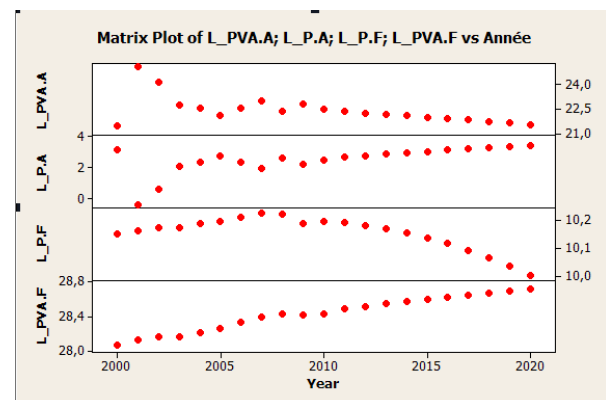


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Minitab.15

L_P.A: معدل التضخم في الجزائر. L_PVA.A: القدرة الشرائية في الجزائر
L_P.F: معدل التضخم في فرنسا. L_PVA.F: القدرة الشرائية في فرنسا.

من خلال الشكل (2) تتأكد لنا فكرة أن سعي البنك المركزي لتخفيض معدل التضخم (P) له انعكاس ايجابي على القدرة الشرائية (PVA) خلال مدة تتجاوز عشرة سنوات (2000-2012)، كما أن الاستمرار و الحرص على تبني سياسة نقدية متشددة سوف يستمر تأثيره على هذين المتغيرين على المدى الطويل .

الشكل رقم (3): التمثيل التناظري المصفوي لتطور معدل التضخم (P) و القدرة الشرائية (PVA) خلال الفترة (2000-2020) في كل من الجزائر و فرنسا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Minitab.15

conomic reviews . 1992.p353.

8 - DeBelle and Fisher .how independent should a central bank . central bank of Boston Conference series .N38.

9- مؤيد قاسم السمارة ، مرجع سبق ذكره، ص 78.

10 - Michael Burda ; Macroéconomie ;4ème édition ;Belgique ; 2006;p322-324.

11- مسعودي مليكة، البطالة و حلقة أسعار- أجور، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2007-2008، ص 10.

12- مؤيد قاسم السمارة ، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

13- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تاريخ الاطلاع:أفريل 2012
http://www.ons.dz/

14- بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: أفريل 2012

http://www.bank-of-algeria.dz

15- أولوية السياسة النقدية في محاربة التضخم، تاريخ الاطلاع:أفريل 2012
http://www.djazair.com/echchaab/13456

16- بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: أفريل 2012

http://www.bank-of-algeria.dz

17- انهيار أسعار البترول إلى ما دون 60 دولارا، تاريخ الاطلاع: ماي 2015

http://www.akhersaa-dz.com/mobile/mobile/news/110433.html

18- سياسة بنك الجزائر تكرس تخفيض قيمة الدينار، تاريخ الاطلاع: ماي 2015
http://www.elkhabar.com/press/article/11627

19- حيث بلغت نسبة التضخم في الجزائر سنة 2012 حوالي (9%)، بينما لم تتعد في أوروبا (2.6%) و(2%) في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الوضع لا يزال مستمرا لأن نسبة التضخم بلغت (5.3%) في الجزائر في شهر سبتمبر 2013، بينما لم تتعد النسبة (1.1%) في أوروبا و (1.2%) في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الشهر. وفي سنة 2014 بلغت نسبة التضخم في الجزائر حوالي (3.5%)، بينما لم تتعد في أوروبا (0.5%) و(1.6%) في الولايات المتحدة الأمريكية. تاريخ الاطلاع: ماي 2015

http://ar.tradingeconomics.com/united-states/core-inflation-rate

20- تعديل سعر صرف الدينار ضروري لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، تاريخ الاطلاع: ماي 2015

http://www.djazair.com/echchaab/30129

21- فرانكو بروني، جامعة بوكوني: معهد الدراسات السياسية في ميلانو، تاريخ الاطلاع: أفريل 2012

http://arabic.euronews.com/2012/04/27/a-single-monetary-policy-for-the-euro/

22- BANQUE DE France : (page Consultée le :Avril 2012)

https://www.banque-france.fr/accueil.html

23- مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع: ماي 2015

http://ar.tradingeconomics.com/united-states/core-inflation-rate

24- بيانات البنك العالمي (BM)، تاريخ الاطلاع:أفريل 2012

http://donnees.banquemondiale.org/

25- من خلال المفاضلة بين النموذج الخطي والنموذج التربيعي والنموذج

التضخم و القدرة الشرائية على معدل التضخم المتوقع الذي يعتبر من أهم محددات التضخم الحالي أو الفعلي بالإضافة إلى كونه محددًا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي داخل الاقتصاد.

3- تتوقف سياسة الاستقرار النقدي على قدرة السلطات النقدية على التنبؤ بآثار السياسة النقدية المتبناة بطريقة رشيدة .

4- يسعى البنك المركزي الجزائري إلى محاربة التضخم من خلال امتصاص الفائض في السيولة النقدية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية.

5- إن ارتفاع كتلة الأجور في الجزائر سوف تؤثر على عملية المواءمة بين التضخم و القدرة الشرائية ، إذا لم تقابل هذه الزيادة في الأجور بزيادة في الإنتاج .

6- إن آثار الأزمة المالية العالمية كشفت عن المشاكل التي يعاني منها البنك المركزي الأوروبي، وذلك لعدم قدرته على تكييف سياسته وفقا لحالة كل دولة من دول الاتحاد.

7- اعتمد البنك المركزي الأوروبي على سياسة تخفيض سعر الفائدة للخروج بالاقتصاد الفرنسي من الركود، ثم عمد على تبني سياسة تثبيت سعر الفائدة للحيلولة دون دخول حالة الانكماش، و انعكس هذا ايجابيا على القدرة الشرائية للمستهلك.

8- يعتمد البنك المركزي الأوروبي على المزيد من التيسير في السياسة النقدية، في ظل تراجع قيمة الأورو، ليجعل الصادرات أكثر جاذبية و هذا يتماشى تماما مع خطط البنك المركزي الأوروبي.

الهوامش

1- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية، عرض النقد و السياسة النقدية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، سنة 1999، ص 22-23.

2 - نفس المرجع السابق ، ص 24 .

3 - عبد الرزاق حساني- النظرية و السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي - بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، ص 97.

4- مؤيد قاسم السمارة ، متغيرات السياسة النقدية و أثرها في استقرار دالة الطلب على النقد ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، سنة 2008، ص 83.

5- تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي تدور حول المعايير التالية: طول مدة تعيين الحاكم و قابليتها للتجديد ، الجهة التي تقوم بتعيين الحاكم ، إمكانية إقصاء الحاكم ، مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية و تنفيذها ، مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة للدولة ، طبيعة و حدود الإقراض الممكن منه .

6- عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2005، ص 94 .

7-Cukierman ; S.B. Webb . Measuring the independence of central banks and it's effect on the policy outcomes. the world bank ec -

الأسّي ، تم تحديد نموذج الاتجاه العام المناسب لهذه السلاسل الزمنية ،
و ذلك من خلال حساب أحد مقاييس دقة التنبؤ لكل نموذج ، و النموذج
الأكثر دقة هو النموذج التربيعي ، لأنه يحقق أقل الانحرافات ، و يعتبر
أفضل هذه المقاييس هو متوسط مربع الأخطاء (MSD)

26- بعد دراسة استقرارية كل السلاسل الزمنية:
(L_PVA.F ، L_PF ، L_PVA.A ، L_P.A)

$$MSD = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^n |y_t - \hat{y}_t|^2 \text{ حيث:}$$